الجذور

صحيفة فصلية تصدر عن المركز العربي للتطوير الزراعي

تموز 2012

وزير الزراعة الدكتور محمد رمضان الأغا في حديث للجذور

الوزارة تقود مرحلة نهضة "الإنتاج الحيواني" في قطاع غزة

أكد وزير الزراعة الدكتور محمد رمضان الأغا أن وزارته أعلنت الفترة الواقعة ما بين عامي ٢٠١٢و ٢٠١٤ مرحلة زيادة ونهضة الإنتاج في الثروة الحيوانية ، وتقديم مشاريع حيوية في إنتاج الأعلاف بطرق حديثة عالية المستوى.

وأوضح الأغا في حوار مع "الجذور" أن هذه المشاريع لاقت قبولاً كبيراً من المستثمرين والمانحين بالإضافة إلى العاملين في هذا المجال، مشدداً على أن الوزارة تعمل بشكل متواز على الاستمرار في زيادة الإنتاج الزراعي ودعم الاستزراع السمكي .حملة "المنتج الوطني= قرار"

وبيّن الأغا أن وزارة الزراعة لا تزال مستمرة في حملة (المنتج الوطني= قرار)، والتي انطلقت مع بداية العام الحالي، والتي تهدف إلى تشجيع المنتج المحلي والمزارع والمستهلك ضمن عمليتي الانتاج والاستهلاك المحليتين.

التتمة ص .6

أفكار أولية لمناهضة المنطقة العازلة

بقلم / محسن أبو رمضان

بعد عدوان ٢٠٠٨ -٢٠٠٩ أرادت إسرائيل أن تستثمر نتائج عدوانها عن طريق محاولة فرض وقائع جديدة في قطاع غزة ، وعليه ففي الوقت الذي منعت الصيادين الصيد إلا لمسافة ٣ أميال بحرية فهي قامت بنفس الوقت بتحديد منطقة أسمتها المنطقة الأمنية العازلة على الحدود الشرقية والشمالية من قطاع غزة حددتها ب ٣٠٠م ولكنها تصل بالعديد من الأحيان إلى ١٠٠٠م

إن الإجرائين الإحتلالين يهدفان إلى مزيد من التضييق على أبناء القطاع وأحد تجليات الحصار المفروض على القطاع وبصورة مشددة منذ منتصف حزيران ٢٠٠٧ ورسمياً حينما تم الإعلان عن قطاع غزة ككيان معادٍ ، علماً بأن القطاع من أكثر المناطق بالعالم كثافة بالسكان بمعدل ٢٠٠٠ مواطن للكيلو متر المربع .

التتمة ص .4

يتذكران أشجار العنب واللوزيات المثمرة في هذا الوقت من العام

بيت لاهيا : المزارعان معروف وخضير يأملان استصلاح أرضهما وزراعتها من جديد

لا يغادر المزارع حسن معروف (٥٥عاماً) أرضه الزراعية المدمرة في أقصى شمال بيت لاهيا، والبالغة مساحتها نحو ٢٠ دونماً إلا قليلاً، ويظل يتنقل بين جنباتها، محاولاً ترميم القليل منها، بحسب الإمكانات المتاحة لديه.

يتذكر معروف أشجار العنب و اللوزيات التي كانت تزهو بثمارها في هذا الوقت من كل عام، وهو ينظر إلى أرضه الخالية، إلا من بعض أصناف الخضروات، بعد سنوات من تجريفها.

وتُعد الأرض الزراعية التي يمتلكها معروف، مصدراً للدخل له ولأسر أبناءه الذين عملوا فيها طيلة السنوات الماضية.

التتمة ص .9

يستمر تسعة شهور وبتمويل من جمعية المساعدات الشعبية النرويجية

غزة: المركز العربي للتطوير الزراعي يفتتح مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين

افتتح المركز العربي للتطوير الزراعي مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين" في قطاع غزة، في التاسع من شهر مايو الماضي.

وحضر حفل الافتتاح الذي أقيم في معهد تامي للتدريب بغزة، محسن أبو رمضان مدير المركز، وعدد من المزارعين الرياديين الذين يشاركون في المشروع.

ويهدف مشروع نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين الذي جاء بتمويل من المساعدات الشعبية النرويجية إلى زيادة الحشد والمناصرة لحقوق المزارعين، وتشكيل شبكة محلية لهذا الغرض، وإعداد كوادر قيادية من المزارعين للعمل لصالح أجندة مناصرة احتياجات وحقوق المزارعين، بالوسائل السلمية والديمقراطية.

ويستمر المشروع لمدة تسعة شهور على أن يشمل فعاليات وورش عمل وأجندات إعلامية مصاحبة لهذه الفعاليات وينتهي بمؤتمر ختامي يلخص فعاليات المشروع وأهم التوصيات والمقترحات لتحسين واقع المزارعين والقطاع الزراعي بشكل عام.

التتمة ص .3

بعد مرور نحو ثلاثة أعوام ونصف على الحرب

بيت لاهيا : مزارعون يتساءلون أين مشاريع الاستصلاح من إعادة الإعمار ؟

ينظر مزارعون باهتمام بالغ إلى خطط السلطة الوطنية أو الجهات المختصة والمانحة من كيفية إعادة إعمار غزة، خصوصا فيما يتعلق بالقطاع الزراعي.

ويطرح هؤلاء تساؤلات حول آلية العمل في القطاع الزراعي وفرص دعم قطاع التشغيل، وكيفية تحسين الواقع الزراعي خلال الفترة القادمة، لاسيما مع توقيع المصالحة ، وقرب الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة.

ويستهجن هؤلاء المزارعون عدم التدخل لمساعدتهم بعد مرور ثلاثة أعوام ونصف على تدمير وتجريف مزارعهم، لاسيما وأن الكثير منهم لا يجد فرصة عمل، وتحولوا إلى متضررين دائمين.

التتمة ص .10

كلمة جذور

للمزارعين ايضاً حقوق

في ظل إصرار ورغبة المركز العربي للتطوير الزراعي بإصدار جريدة تعكس حقوق المزارعين خاصة المهمشين والفقراء يتم إصدار هذا العدد من جديد ضمن مشروع ممول من برنامج المساعدات الشعبية النرويجية، حيث تأتي الجريدة في سياق مشروع بعنوان " نحو شبكة محلية من أجل دعم حقوق المزارعين ".

يأتي هذا العدد في ظل تحديات تواجه القطاع الزراعي والمزارعين خاصة الفقراء منهم، حيث قامت قوات الاحتلال باقتطاع منطقة على الحدود الشمالية والشرقية من قطاع غزة تقدر مساحتها حوالي ١٨ ٪ من الأراضي الزراعية الخصبة الصالحة للزراعة والتي تعتبر سلة غذاء للمزارعين وتساهم في تحقيق الأمن الغذائي لسكان القطاع، وتحرم بالتالي حوالي ٢٠٪ من المزارعين من حقهم في الوصول إلى تلك المنطقة التي اسمتها اسرائيل " المنطقة الأمنية العازلة " والتي تسميها منظمات حقوق الانسان والمجتمع المدني المنطقة " محظورة الدخول " وهذه التسمية هي الأدق حقوقياً، حيث ان المناطق الأمنية العازلة كمفهوم تكون نتاجاً من المفاهيم على الحدود بين دولتين ذات سيادة أما بالحالة التي تمت في قطاع غزة ، فإن هذه المنطقة تم اقتطاعها عنوة وبأساليب القوة العسكرية الغاشمة وذلك بعد العدوان البربري الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على القطاع في نهاية عام ٢٠٠٨، وقد تم تطبيق حظر الدخول ايضاً على الصيادين ، الذي لا يسمح لهم بالصيد إلا لثلاثة اميال بحرية فقط، الامر الذي ادى إلى تقليص عدد الصيادين إلى اقل من ٢٥٠٠صياد بعد ان كانوا حوالي ٥٠٠٠في عام ٩٤ أي عند تأسيس السلطة الفلسطينية .

لا تقتصر التحديات التي تواجه القطاع الزراعي والمزارعين على الاجراءات الاحتلالية فقط ، ولكن لها عناوين عديدة مثل العمل على ضمان حقوقهم خاصة جراء الاصابة اثناء العمل أو عند الوفاة وتعويضهم عند حدوث كوارث طبيعية مثل موجات الصقيع أو فيضان وادي غزة أو عند ارتفاع الحرارة والجفاف او وجود بعض الحشرات التي تحدث أمراض وأضرار بالمنتجات الزراعية ، أو آلية توزيع المساعدات على المتضررين ... إلخ من القضايا .

كما لا تقتصر التحديات على قطاع غزة فقط، فالاحتلال يقوم وعبر بناء جدار الفصل العنصري بالضفة الغربية بمنع استثمار حوالي ١٤٪ من الاراضي كما يسيطر على أحواض المياه بنسبة لا تقل عن ٨٠٪ إضافة إلى سيطرته على الأغوار والتي تقدر مساحتها بحوالي ٢٨٪ من مساحة الضفة الغربية إلى جانب الاستمرار في بناء المستوطنات وقلع الأشجار في سياسة منهجية تهدف إلى تدمير مقومات الصمود والمجسدة بالأرض والمياه .

إن العديد من التحديات والاحتياجات بحاجة إلى تضافر كل الجهود سواء الوزارية أو الأهلية باتجاه العمل على ضمان حقوق هذه الفئة الاجتماعية الهامة والتي تعتبر عنوان الصمود في ارضنا ، فهل نستطيع الارتقاء إلى مستوى التحديات والاستجابة لصوت المزارع .

المركز العربي للتطوير الزراعي يوقع إتفاقيه مع برنامج المساعدات الشعبية النرويجية NPA

قام المركز العربي للتطوير الزراعي بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٨ بتوقيع اتفاقية مع برنامج المساعدات الشعبية النرويجية . NPA

تهدف الاتفاقية لتنفيذ مشروع من قبل المركز ولمدة ٩ أشهر في قطاع غزة تحت عنوان " نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين "وذلك عبر تنفيذ أنشطة وبناء قدرات، وتوعية ، إعلام ، وحملات مناصرة وضغط لصالح حقوق المزارعين، علماً بأن بعض الأنشطة ستكون مع الضفة الغربية ايضاً .

وقد وقع بالنيابة عن المركز كل من الاستاذ غالب الحنتولي عضو مجلس إدارة المركز والأستاذ محسن ابو رمضان مدير فرع غزة ، وبالنيابة عن NPAمدير منطقة فلسطين " شاتيل أستنور "وقد مثل NPA إلى جانبه كل من الأستاذ يوسف النباهين المدير المالي والأستاذ محمود حمادة منسق المشاريع في برنامج المساعدات الشعبية النرويجية .

علماً بأن قيمة المشروع تبلغ ٥٠ ألف دولار أمريكي فقط .

في هـذا العـدد

قصة نجاح ---------- 3
المنطقة العازلة ---------- 4
مقابلة خاصة بالجذور ---------- 5
ورشتا عمل ---------- 8
خطة التنمية ---------- 9
المخاطر المهنية للعاملين في القطاع الزراعي ---------- 10
استراتيجية التنمية الزراعية ---------- 11

قـراؤنـا الأعـزاء

الجذور تفتح صفحاتها للجمهور على أوسع نطاق وتعد بالرد على استفسارات القراء كما ويمكنكم المشاركة في ارائكم وكتاباتكم

ويمكنكم الاتصال بـ "الجذور" من خلال هيئة التحرير في غزة على العناوين التالية

Tel: 08-2828106
Fax: 08-2828106
E-mail: acadgaza@p-i-s.com

الجذور
صحيفة فصلية تصدر عن المركز العربي للتطوير الزراعي
تموز 2012

زيارة الدكتور محمد رمضان لأعلى في حديث لمحرر الوزارة تلتزم بدعم الفقراء والمزارعين في قطاع غزة
أكد وزير الزراعة الدكتور محمد رمضان لأعلى أن وزارته أعطت الفقراء والمزارعين في قطاع غزة أولوية قصوى خلال المرحلة ما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ مرحلة زيادة وتعبئة الإنتاج في الثروة الحيوانية .
وتلتزم الوزارة بدعم مشاريع حيوية في إنتاج الأعلاف بطرق محلية للمستثمرين والمنتجين بالإضافة إلى العاملين في هذا المجال.
وأضاف الأعلاف في حال مع الحصار " أن هذه المشاريع لاقت قبولاً كبيراً من المستثمرين والمنتجين بالإضافة إلى العاملين في هذا المجال.
مشيداً على أن الوزارة تعمل بشكل متواز على الاستمرار في رياده الإنتاج الزراعي وعدم الانسياق إلى سياسة الاحتلال الإسرائيلي الممثلة "الحصار الوطني" ، قائلاً "
وبين الأعلاف وزارة الزراعة لا تزال مستمرة في سياسة الحصار الوطني " قائلاً والتي تستهدف مزارعنا الفقراء والتي تستهدف مزارعنا الفقراء والتي تستهدف مزارعنا الفقراء

يستمر تسعة شهور وبتمويل من المساعدات الشعبية النرويجية

غزة: المركز العربي للتطوير الزراعي يفتتح مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين"

خاص بالجذور

افتتح المركز العربي للتطوير الزراعي مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين" في قطاع غزة، في التاسع من شهر مايو الماضي.

وحضر حفل الافتتاح الذي أقيم في معهد تامي للتدريب بغزة، محسن أبو رمضان مدير المركز، وعدد من المزارعين الرياديين الذين يشاركون في المشروع.

ويهدف مشروع نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين الذي جاء بتمويل من المساعدات الشعبية النرويجية إلى زيادة الحشد والمناصرة لحقوق المزارعين، وتشكيل شبكة محلية لهذا الغرض، وإعداد كوادر قيادية من المزارعين للعمل لصالح أجندة مناصرة احتياجات وحقوق المزارعين، بالوسائل السلمية والديمقراطية.

ويستمر المشروع لمدة تسعة شهور على أن يشمل فعاليات وورش عمل وأجندات إعلامية مصاحبة لهذه الفعاليات وينتهي بمؤتمر ختامي يلخص فعاليات المشروع وأهم التوصيات والمقترحات لتحسين واقع المزارعين والقطاع الزراعي بشكل عام.

و قدم أبو رمضان مداخلة تحدث فيها حول أهمية ضمان حقوق المزارعين وتحقيق التنمية المجتمعية و الزراعية، بعيداً عن ما اسماه بالزبائنية، والمحسوبية في تلبية احتياجات المزارعين.

وأكد أهمية تشبيك عمل المنظمات الأهلية العاملة في مجال الزراعة وتشكيل شبكة من المزارعين الرياديين الذين سيتلقوا التدريب من خلال المشروع وحشد طاقاتهم في إطار سلمي وديمقراطي.

وتحدث أبو رمضان حول طبيعة عمل المركز ضمن ثلاث محاور هي: تنفيذ مشاريع تنموية صغيرة لتمكين المزارعين، ومشاريع استصلاح أراض زراعية وحملات الدعم والمناصرة والضغط على صناع القرار وهو ما أتى به مشروع نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين.

وشدد على أهمية إيجاد صندوق الكوارث المتعلق بتعويضات للمزارعين المتضررين بسبب الأحوال الجوية، أو الاعتداءات الإسرائيلية، عبر إستراتيجية عمل منظمة بعيدة كل البعد عن المحسوبية والواسطة، بالتنسيق مع وزارة الزراعة والمنظمات الزراعية ، ودعوة المانحين إلى دعم الصندوق.

وأشار أبو رمضان إلى ضرورة العمل لاستنهاض الواقع الزراعي في الأراضي الزراعية الحدودية ، مشيراً إلى أن سياسة الاحتلال الإسرائيلي المتعلقة بمنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم في تلك المناطق، تحرم نحو ٢٥٪ من المزارعين من إيجاد سلة الغذاء والعمل.

وكان حفل الافتتاح بدأ بكلمة ترحيبية قدمتها منسقة المشروع عبير أبو شاويش تحدثت فيها حول أهداف المشروع وفعالياته ، وحملات المناصرة ولقاءات مع مسئولين وصناع القرار .

واستعرضت أبو شاويش بعض القضايا والهموم التي يعاني منها المزارعون في قطاع غزة، والتهديدات الإسرائيلية للقطاع الزراعي، مؤكدة ضرورة حشد الجهود من خلال المشروع للتخفيف من معاناة المزارعين وهمومهم.

ويستهدف المشروع نحو ٦٠ مزارعاً ومزارعة من مختلف محافظات غزة، ويشمل ورش عمل تناقش الواقع الزراعي، وتنظيم حملات مناصرة، وحلقات إذاعية، وإصدار جريدة "الجذور" لنشر هموم وتطلعات المزارعين.

قصة نجاح

بيت حانون: حملات التضامن ومساندة المزارعين في المناطق الحدودية العازلة تحقق أهدافها

كتب : خليل الشيخ

في المناطق الحدودية القريبة من السياج تكثر مواقع الاحتلال العسكرية، التي تراقب حركة المزارعين وترصد تحركاتهم ونشاطات المتضامنين معهم، متأهبة لإطلاق النار في حال تجاوزوا المسافة المسموح لهم بالتواجد فيها.

ومع صبيحة كل يوم يكون عدد غير قليل من الشبان المتطوعين جنباً إلى جنب مع المزارعين من أصحاب المزروعات و أشجار اللوزيات والحمضيات، الذين ابدوا ارتياحا للأعمال التطوعية والتضامنية معهم، ليبدأ الجميع في الاعتناء بالأشجار والمزروعات وقطف ما يمكن من الثمار.

ويعمل هؤلاء المتطوعون والمزارعون بكل كد وجهد في تحد كبير لقرار سلطات الاحتلال إقامة ما تسميه مناطق عازلة، رغم ما يتهددهم من إطلاق نار نحوهم، واستمرار التهديدات المتواصلة من قبل قوات الاحتلال ضد كل من يقترب من السياج حتى مسافة مئات الأمتار.

يشار إلى أن هؤلاء المتضامنين والمزارعين يتعرضون لإطلاق نار بشكل يومي، ويصابون بالأعيرة النارية في بعض الاوقات.

العشرات من هؤلاء المزارعين والمتطوعين معهم، يحرصون على العمل طيلة ساعات النهار في أعمال القطف والاعتناء بالمحصولات الزراعية، في تلك المناطق، ويواجهون مصاعب ومضايقات خصوصا في حال صعدت قوات الاحتلال من حوادث إطلاق النار، وزيادة حركة الآليات في محيط السياج الفاصل.

وأعربت أوساط من المزارعين والمتضامنين بأن حملات التضامن والمساندة تحقق أهدافها في اغلب الأحيان، و يتمكن المزارعون من قطف معظم ثمارهم.

يقول المزارع أبو مازن حميد(٤٥ عاماً) الذي استأجر أرض تبلغ مساحتها نحو خمسة دونمات مزروعة بأصناف متعددة من الخضروات أنه سعيد بأعمال قطف الثمار من أرضه، رغم وجود بعض الاعتداءات من قبل قوات الاحتلال، مشيراً إلى أن حملات التطوع معه، ساهمت بشكل كبير في الإسراع في انتهاء القطف.

وأضاف في حديث للجذور أنه لم يكن يتوقع أن يتمكن من قطف ثماره التي زرعها قبل عدة أشهر بهذه السهولة لاسيما في ظل حالة التصعيد الإسرائيلية، لافتاً إلى حالة الهدوء النسبي التي تسود المناطق الحدودية، وجهود المتطوعين كانتا سبباً في ذلك.

ويعمل عشرات المتطوعين الذين ينتمون للمبادرة المحلية لمواجهة العدوان، في أعمال قطف الليمون والخضروات، وعملوا سابقاً في قطف الزيتون، تضامناً مع المزارعين في المناطق الحدودية.

وقال خليل نصير (٢٧ عاماً) أحد المتطوعين: أن القيام بأعمال زراعية تطوعية تقع في المناطق الحدودية عملاً وطنياً، نظراً لأن هؤلاء المزارعين يتعرضون لظلم الاحتلال وممارساته التعسفية.

واعتبر في حديث للجذور أن مثل هذا النشاط تحدياً لسلطات الاحتلال التي كانت ترقب أعمال الزراعة والتطوع بشكل مستمر.

وأوضح أن ظروف العمل بجوار السياج الحدودي، تحمل الكثير من المخاطر على الحياة، لكن إصرار المزارعين على الاستفادة من أشجار الحمضيات التي سلمت من التجريف سابقاً، وأخرى تم زراعتها قبل عدة سنوات، شجعنا كمتطوعين على مساعدتهم، والوقوف إلى جانبهم.

من جانبها قالت المتطوعة فداء نصير في العشرينات من عمرها من المبادرة المحلية في حديث للجذور: أنها أصرت على التطوع مع المزارعين، كجزء من أعمال مساعدة المتضررين في المناطق الحدودية، مشيرة إلى أن هؤلاء المزارعين

متطوعون أثناء الحملة

هم أكثر الناس حاجة للمساعدة، نظراً للمخاطر التي تهدد عملهم وأرزاقهم في حال وقع اعتداء إسرائيلي.

بدوره قال صابر الزعانين منسق فعاليات المبادرة المحلية لمواجهة العدوان الإسرائيلي في حديث للجذور أن نشاطات المتطوعين جاء في إطار حملات دأبت المبادرة وجمعية فرسان الغد على إطلاقها بهدف مساندة المزارعين أولاً، و تكريس العمل التطوعي بين الفئات الشبابية ثانياً.

وأكد أن المتطوعين يقومون بعملهم على أكمل وجه، ويتعرضون في بعض الأحيان لمخاطر على حياتهم، مشيراً إلى أن ذلك يجسد تمسكهم بأرضهم وتحديهم لقرارات الاحتلال.

المنطقة العازلة

كتب/ عبد الكريم الزعانين

تقع هذه المنطقة إلى الشمال والشرق من بيت حانون طولها من الشمال ١ كليو متر ومن الشرق ٢,٧ كيلو متر، حيث تقدر المساحة الاحتمالية المقتطعة من مساحة أراضي بيت حانون بعرض ٥٠٠ إلى ٧٠٠ متر من الشرق إلى الشمال ٢.٧ ،ومن الشمال إلى الشرق ١٠٠٠ متر جميع المساحة التي سيطرت عليها إسرائيل ٣٧٠٠دونم من ارض بيت حانون حيث أن المساحة الكلية لبيت حانون ٢٠كيلو متر مربع احتلت إسرائيل منها ٨ كيلو متر مربع سنة ٤٨ داخل الخط الأخضر و٢كيلومتر مربع المنطقة الآمنة فتكون إسرائيل قد سيطرت على ٥٠٪ من ارض البلدة بالإضافة لذلك تسعى إسرائيل لتوسيع المنطقة بالتوغل اليومي المتواصل في الأرض الزراعية وتجريف الأشجار والبيوت وملاحقة السكان وتهجيرهم مما يؤثر بشكل سلبي على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية .

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي في عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بتجريف ما تبقى من أشجار الحمضيات التي تشتهر فيها مدينة بيت حانون بالكامل وتدمير أبار المياه المصدر الأساسي للزراعة وتدمير البنية التحتية وفرضت ما يسمى بالمنطقة الأمنية العازلة على طول الحدود شمال وشرق المدينة على بعد 300 متر .

وأفاد شهود عيان بان الاحتلال يقوم باستهداف كل من يقترب من الشريط الحدودي ، ويترك الإغلاق الصارم المفروض على قطاع غزة آثارا خطيرة على الحياة اليومية لمعظم الناس ويعرقل الجهود الرامية إلى إعادة أعمار المنطقة العازلة (الشريط الحدودي) ويلحق الدمار بسبل العيش التي يعتمد عليها الكثير من المزارعين في المدينة .

ويقوم الاحتلال في نهاية كل عام بتجريف وحرق محصول القمح الذي يبعد عن الشريط الحدودي حوالي ٥٠٠-٨٠٠ مترا. وتشكل السلامة مصدر قلق كبير بالنسبة للمزارعين الذين يملكون أراضى تقع بالقرب من السياج الذي يفصل قطاع غزة عن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، ويمكن لبعض المزارعين أن يعملوا بحرية على بعد مسافة ١كيلو متر من السياج بينما يتعرض الآخرون لخطر إطلاق النار عليهم في حال اقترابهم بين مسافة ٥٠٠-٨٠٠ مترا ،وأيضا رعاة الأغنام لا يسلمون من إطلاق النار ومنعهم من دخول المناطق الرعوية .

ونظرا إلى أنه لا يسمح للمزارعين بتصدير منتجاتهم عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة، فان حصادهم يباع محليا ولا يوفر لهم ذلك إلا دخلا قليلا ،و لا تزال المعابر مغلقة الأمر الذي يسبب مزيدا من التدهور في القطاع الزراعي .

وأن ما يقوم به الاحتلال ضد المناطق الزراعية والشريط الحدودي يشكل انتهاك لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

أفكار أولية لمناهضة المنطقة العازلة

بقلم / محسن أبو رمضان

بعد عدوان ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أرادت إسرائيل أن تستثمر نتائج عدوانها عن طريق محاولة فرض وقائع جديدة في قطاع غزة ، وعليه ففي الوقت الذي منعت الصيادين من الصيد إلا لمسافة ٣ أميال بحرية فهي قامت بنفس الوقت بتحديد منطقة أسمتها المنطقة الأمنية العازلة على الحدود الشرقية والشمالية من قطاع غزة حددتها ب ٣٠٠م ولكنها تصل بالعديد من الأحيان إلى ١٠٠٠م.

إن الإجرائين الاحتلالين يهدفان إلى مزيد من التضييق عن أبناء القطاع وأحد تجليات الحصار المفروض على القطاع وبصورة مشددة منذ منتصف حزيران ٢٠٠٧ ورسمياً حينما تم الإعلان عن قطاع غزة ككيان معادٍ ، علماً بأن القطاع من أكثر المناطق بالعالم كثافة بالسكان بمعدل ٢٠٠٠ مواطن للكيلو متر المربع .

يعاني قطاع غزة من نقص مساحة الأرض الخضراء ، بسبب الكثافة السكانية وزيادة التكاثر المصحوب بالزحف العمراني إلى جانب عدم القدرة نتيجة محدودية وحدة المساحة من الجهات الرسمية والوزارية المشرفة من تحديد منطقة زراعية محمية قانونياً لأهداف لها علاقة بالأمن الغذائي والحفاظ على بيئة مناسبة لسكان القطاع .

يبلغ عدد المزارعين العاملين بالمجال الزراعي سواءً بالثروة الحيوانية أو النباتية أو بالاقتصاد المنزلي والمشاريع الصغيرة بما يقارب الـ ٤٥ ألف مزارع ، وهو القطاع الوحيد من بين القطاعات الإنتاجية الأخرى " الصناعة ، المنشآت ، المباني " الذي حافظ على نسبته بالمشاركة بالعملية الإنتاجية ، بسبب خصوصية الاقتصاد المنزلي والاقتصاد الرسمي المؤسس على المشاريع الصغيرة ،والمقدرة بحوالي ٨٥ ٪ من نسبة المشاريع الانتاجية بالقطاع .

كان يعمل بالمنطقة الأمنية العازلة قبل إجراءات الحظر الاحتلالية بما يقارب الـ ٢٠ ألف مزارع ، كما أن هذه المنطقة تعتبر من أخصب الأراضي الزراعية في قطاع غزة ، وإذا ما أستحسن استثمارها إنتاجياً ستساعد في انجاز نسبة جيدة من الأمن الغذائي لمواطني القطاع ، كما تقدر مساحتها بحوالي ١٨ ٪ من مساحة الأراضي الزراعية بالقطاع .

تعرض العديد من المزارعين إلى إطلاق نار من قبل جنود الاحتلال حينما قرروا كسر الحظر الإسرائيلي والذهاب للمزارعين في أراضيهم واستشهد وجرح بعض المزارعين جراء خطوتهم هذه ، الأمر الذي دفع بعض المنظمات الأهلية العاملة بالمجال الزراعي والأهالي والمزارعين الذين يقطنون بجوار هذه المنطقة إلى الاستعانة بالصليب الأحمر بهدف التنسيق في بعض الأحيان حيث يقوم المزارع بالتوجه لأرضه المحظورة رسمياً من الاحتلال .

عزفت العديد من المنظمات الدولية والمانحة عن تنفيذ مشاريع بجوار هذه المنطقة، بما انعكس بالسلب على العديد من المشاريع التي كان من الهام تنفيذها بواسطة المنظمات الأهلية والقاعدية ، حتى لا يتم التسليم بالإجراء الاحتلالي القسري وغير الشرعي .

المعنى القانوني للمنطقة العازلة

المناطق الأمنية العازلة وفق القانون الدولي واتفاقيات جنيف وغيرها من الاتفاقات والمواثيق الدولية التي تنظم الحدود بين الدول ، مشروعة إذا ما تمت بين دولتين سياديتين مستقلتين ولأهداف لها علاقة بحماية الحدود والأمن الإقليمي . بالحالة الخاصة بقطاع غزة هناك اعتداء وعدوان صحبه اعتداء جديد عبر تحديد لهذه المنطقة المحظورة لذلك يفضل الحقوقيون والقانونيون تصنيفها بوصفها منطقة محظورة الدخول " No Access Zone" بمعنى أنها نتاج إجراء قسري غير قانوني واحتلالي ومن جانب واحد ، بما يتعارض مع مفهوم المنطقة الأمنية العازلة التي تصنف كنتاج لاتفاق بين دولتين سياديتين.

خطوات لابد منها

رغم الاهتمام من بعض نشطاء العمل الأهلي بالمنطقة العازلة وإجراء بعض الدراسات الأولية والإحصائية تجاهها ورغم وجود بعض الفعاليات النشطة لمناهضتها مثل المبادرة المحلية في بيت حانون التي تنظم نشاطات احتجاجية في إطار فلسفة المقاومة الشعبية وإن كانت محدودة بالمشاركة والأثر وبصحبة بعض النشطاء من قوى التضامن الشعبي الدولي ، إلا أن المنطقة بحاجة إلى مزيد من الاهتمام باتجاه مواجهتها .

وعليه فمن الهام البناء على ما أنجز من خطوات مرتبطة بالدراسات كما هي مرتبطة بفعاليات المقاومة الشعبية .

إن المنطقة العازلة أو المحظورة هي مماثلة لجدار الفصل العنصري بالضفة الغربية باستثناء أنها غير قائمة على بناء إسمنتي وهي تهدف إلى الاستيلاء على الأرض وإلحاق الأذى بالمزارعين والاقتصاد الوطني ، وليس لها أية قيمة أمنية وفق معطيات التجربة العملية، فالسبب المباشر ورائها يكمن بالضرر الاقتصادي، وتشديد الحصار في سياسة تهدف إلى تعزيز الكثافة السكانية داخل حدود القطاع الذي تحول إلى بانتوستان أو معتقل كبير ، ومن أجل دفع المواطنين للتفكير بخيارات بعيدة عن الحدود مع إسرائيل نتيجة للتمدد السكاني والعمراني أي زجهم باتجاه الحدود الجنوبية مع مصر في إطار إستراتيجية احتلالية تهدف إلى زج القطاع ومشكلاته بالملعب المصري، وتعزيز عملية الانفصال بينه وبين الضفة الغربية ، ومن أجل التحرر من المسؤوليات القانونية لدولة الاحتلال وفق وثيقة جنيف الرابعة بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وفق هذه الحالة حيث صنفت منظمات حقوق الإنسان المركز القانوني للقطاع بعد تنفيذ خطة الانفصال في عام ٢٠٠٥ بأن الاحتلال ما زال باقياً بشقيه المادي والقانوني وهو ما زال بهذا المعنى القانوني مسئول عن القطاع وعن حماية المدنيين وتقديم الخدمات لهم بفعل قوة الاحتلال الملزمة بذلك وفق وثيقة جنيف الرابعة .

لقد بات مطلوباً تنفيذ بعض الخطوات في إطار الضغط والمناصرة بخصوص هذه المنطقة ممكن

إجمالها بالتالي:

١.اهتمام الأوساط الرسمية سواءً في غزة أو في رام الله بخطورة هذه المنطقة والمساهمة سواءً عبر الآلة الإعلامية أو عبر العلاقات العربية والدولية بكشف مخاطرها بوصفها تكريساً للاحتلال والعدوان والانتهاك بحق الأرض والاقتصاد والمزارع .

٢.عقد لقاء يجمع كل المهتمين بخطورة هذه

المنطقة وأهمية مقاومتها من منظمات أهلية ، وقاعدية ، وميدانين ونشطاء يندرجون في إطار المجتمع المدني بهدف تشكيل ائتلاف يضع خطة عمل منهجية تستند إلى بعد إعلامي معلوماتي من جهة وإلى ميداني من جهة ثانية بهدف استمرارية تسليط الضوء على تلك المنطقة بهدف ترسيخ الوعي العام وخاصة الدولي بأن هذه المنطقة هي مساوية لجدار الفصل العنصري بالضفة الغربية وهي غير قانونية وتشكل اعتداءً وانتهاكاً للأرض ولحقوق الإنسان .

٣.الضغط على الصليب الأحمر بهدف التدخل المستمر للسماح للمزارعين بالزراعة بمناطقهم وفق القانون الدولي ووثيقة جنيف الرابعة و الطلب من الصليب الأحمر بأن يصدر مواقف واضحة تدين الإجراء الاحتلالي وعدم الاكتفاء بالدور التنسيقي عند اللزوم فقط .

٤.عقد مؤتمر تضامني شعبي دولي في قطاع غزة لمناهضة المنطقة العازلة وإبرازها إعلاميا وحقوقياً بأنها شكلاً من أشكال الاضطهاد الاستعماري والعنصري بحق شعبنا المحاصر بالقطاع ، وعقد ذات المؤتمرات بالتنسيق مع النقابات الزراعية في كل من البلدان العربية والأجنبية بما يشمل رفع مذكرات للأمم المتحدة والصليب الأحمر.

٥.إدراج هذا الموضوع على أجندة الدبلوماسية العربية في اطار المواجهة السياسية والدبلوماسية ضد الاحتلال.

إن ترابط التحرك الميداني المدروس المدعوم من قبل قوى التضامن الشعبي الدولي وكذلك مع البعد الإعلامي والدبلوماسي خطوات يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني في اطار الكفاح المشروع ضد الاحتلال وإفرازاته ومن ضمنها المنطقة المحظورة

"No Access Zone"

في مقابلة مع مدير عام اتحاد لجان العمل الزراعي

البقري: القطاع الزراعي يعاني من صعوبات متراكمة سببها المتغيرات السياسية والحصار

أجرى المقابلة : خليل الشيخ

قال محمد البقري مدير اتحاد لجان العمل الزراعي : أن القطاع الزراعي يعاني من حالة صعبة للغاية بسبب المتغيرات السياسية وحالة الحصار التي يمر بها قطاع غزة.

وأضاف في حديث للجذور: أن مع بداية الانتفاضة الحالية تراجعت إلى حد كبير حالة التنمية المتعلقة بهذا القطاع، وتحولت البرامج التنموية إلى برامج إغاثية من أجل التنمية، ورغم صعوبة الواقع الزراعي إلا أن التمويل الحكومي للقطاع الزراعي بقي على حاله.

وأوضح البقري أن القطاع الزراعي اعتمد خلال السنوات الأخيرة لاسيما التي أعقبت حالة الانقسام على تدخل كبير من منظمات العمل الأهلي الزراعي حيث شهدت موازنات هذه المؤسسات زيادة ملحوظة خصصت في جميعها لتقديم مساعدات للقطاع الزراعي لكنها لم تخرج عن إطار الطوارئ مرجعاً السبب وراء ذلك على الممارسات الإسرائيلية المتواصلة بحق القطاع الزراعي والمتمثلة في أعمال التجريف والتدمير وضرب البنية التحتية الزراعية وإغلاق المعابر.

وأضاف: لعبت المنظمات الأهلية الزراعية دور كبير في تخفيف تكاليف الإنتاج في ظل هذه السياسة وحافظت إلى حد كبير على صمود المزارع الفلسطيني في أرضه رغم ما يلحقه من أضرار بالغة. وقدر البقري قيمة التمويل الذي قدمته هذه المؤسسات إلى نحو تسعة ملايين دولار خصوصاً بسبب التدخل الضعيف لدى حكومة غزة وانعدام تدخل حكومة رام الله بهذا الخصوص، مشيراً إلى أن ذلك لم يحسن الواقع الزراعي وبقي المزارع يعاني من عدة عراقيل لتحسين الواقع الزراعي بشكل عام

قال: طلب الممولون لهذه المنظمات أن تلعب دور السلطات في تعاملها مع القطاع الزراعي الأمر الذي تم رفضه من قبل هذه المنظمات، من منطلق أنه يجب على كل طرف أن يلتزم بمسئولياته أمام المزارع.

أضاف البقري أن الواقع الزراعي لم يواجه فقط العراقيل الإسرائيلية وحالة الانقسام فقط، بل أن الواقع الفلسطيني بشكل عام تدخل سلباً في زيادة حجم المعضلات التي يواجهها والسبب يعود في ذلك لغياب التخطيط الحضري للمناطق، مشيراً على سبيل المثال ما يقوم به بعض المزارعين بتحويل أراضيهم للسكن في محاولة للاستفادة بثمنها المرتفع مقابل الاستثمار الزراعي غير مؤكد الأرباح.

وأكد أن المنظمات الأهلية عملت بكل جهد بهذا الخصوص لتثبيت المزارعين في أراضيهم، ومحاولة مساعدتهم في تقليل تكاليف الإنتاج بهدف المحافظة على المساحات الزراعية ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

العلاقة مع وزارتي الزراعة

دفع الانقسام الفلسطيني إلى إجبار المنظمات الأهلية على التعامل مع حكومتين في غزة ورام الله بسبب تنسيق العلاقة في العمل الزراعي، مشدداً على أن هذه العلاقة اتسمت بالتنسيق والمشاركة في رسم السياسات الزراعية في تلك المرحلة.

أضاف: قامت منظمات العمل الأهلي الزراعي وبجهود متفاوتة في إعادة الحياة للقطاع الزراعي عقب الهجمات الإسرائيلية على الأراضي في المناطق الحدودية، وذلك تمثل في حفر آبار جديدة واستصلاح أراضي، وتشجيع الثروة الحيوانية في محاولة لتوجيه رسالة للاحتلال بأن المزارعين الفلسطينيين باقون في أرضهم ومنع هذه الأراضي من التصحر.

قال: منذ عدة سنوات رأى العمل الأهلي الزراعي بأن المعونات المادية لا تكفي بمفردها في تحسين القطاع الزراعي وبات مؤكداً أن هناك حاجة لتدخل سياسي وتحميل المجتمع الدولي مسئوليته في الضغط على إسرائيل من اجل وقف هجماتها على القطاع الزراعي لافتاً إلى ما تقوم به قوات الاحتلال ضد قطاع الصيادين ومنعهم من ممارسة عملهم بشكل حر في البحر .

أشار إلى هذا الضغط أسفر عن نتائج إيجابية تمثلت في جلب معونات للصيادين للاستمرار في عملهم والمحافظة على مصادر رزقهم.

فيما يتعلق بتسويق المنتجات الزراعية خارج قطاع غزة قال البقري: أن ثمة تدخل من قبل المانحين للقطاع الزراعي بشأن تسهيل تصدير المنتجات الزراعية لافتاً إلى المشروع الهولندي الذي تخصص في تحسين واقع الزراعات التصديرية كالتوت الأرضي والزهور.

وأضاف: أن هناك حديث عن جهود دولية بالتنسيق مع منظمات العمل الأهلي الزراعي من أجل فتح المعابر أمام الزراعات الفلسطينية.

الدفاع عن حقوق المزارعين

تحدث البقري عن التوجه العام لدى منظمات العمل الأهلي سواء المتعلقة بالزراعة أو المجالات الأخرى من أجل

تنظيم صفوف المزارعين وحشد طاقاتهم للدفاع عن حقوقهم واحتياجاتهم، مؤكداً ضرورة أن يكون عملهم عمل موحد وجماعي بالتنسيق مع الجهات الرسمية والأهلية، مشيراً إلى الجهود التي يبذلها هؤلاء المزارعون في الدفاع عن حقوقهم المتعلقة بمصادرة الأراضي، أو تلك الخاصة بالجدار العازل في محافظات الضفة الغربية.

قال: أن اتحاد لجان العمل الزراعي ينفذ عدة برامج تدريبية حول هذا الغرض، وينفذ حملات ضغط ومناصرة كالمسيرات والاعتصامات في المناطق العازلة وشاطئ البحر، وقرب المستوطنات في الضفة الغربية، مشيراً إلى التنسيق الكامل مع مجموعات التضامن الدولية التي تقف إلى جانب هذه الحملات.

وفيما يتعلق بمطالب المزارعين تنظم مؤسسات العمل الأهلي بمشاركة المزارعين حملات ضغط على الجهات الرسمية في السلطة الوطنية من أجل تطبيق التشريعات الفلسطينية الخاصة بحقوق المزارعين، وضرورة توفير مستلزمات الصمود الخاصة بهم، وإعفاءهم من الرسوم الضريبية.

وزير الزراعة الدكتور محمد رمضان الأغا في حديث للجذور

الوزارة تقود مرحلة نهضة "الإنتاج الحيواني" في قطاع غزة

حققنا اكتفاء ذاتي شبه كامل في" الخضروات " و٦٠٪ في " الفواكه"
البدء في إعداد ميناء للصيادين في خان يونس ورفح
حقوق المزارعين والصيادين في التعويض لا تسقط بالتقادم

غزة- الجذور "خاص"

أكد وزير الزراعة الدكتور محمد رمضان الأغا أن وزارته أعلنت الفترة الواقعة ما بين عامي ٢٠١٢و ٢٠١٤ مرحلة زيادة ونهضة الإنتاج في الثروة الحيوانية ، وتقديم مشاريع حيوية في إنتاج الأعلاف بطرق حديثة عالية المستوى.

وأوضح الأغا في حوار مع "الجذور" أن هذه المشاريع لاقت قبولاً كبيراً من المستثمرين والمانحين بالإضافة إلى العاملين في هذا المجال، مشدداً على أن الوزارة تعمل بشكل متواز على الاستمرار في زيادة الإنتاج الزراعي ودعم الاستزراع السمكي .

حملة "المنتج الوطني= قرار"

وبيّن الأغا أن وزارة الزراعة لا تزال مستمرة في حملة (المنتج الوطني= قرار)، والتي انطلقت مع بداية العام الحالي، والتي تهدف إلى تشجيع المنتج المحلي والمزارع والمستهلك ضمن عمليتي الانتاج والاستهلاك المحليتين.

وقال: إن مصطلح المنتج الوطني لا يعني المنتج الزراعي فقط، بل يمتد إلى كل منتج وطني، وهذا يساوي "قرار" مما يعني سيادة في قطاع غزة وفي جميع الأراضي الفلسطينية بل وفي الدول العربية أيضاً".

وتابع: الحملة تحقق نجاحاً ملحوظاً، فهي لم تكن وليدة العام الحالي بل هي نابعة من إستراتيجية الوزارة منذ ست سنوات والتي كانت تعمل على ترسيخ مفاهيم دعم المنتج الوطني، لافتاً إلى أن الحكومة قامت بدور مهم وكبير للمنتج المحلي.

وأضاف: "وفرت الحكومة البيئة التسويقية المناسبة، وشجعت المستهلك والمزارع، واتخذت سلسلة من القرارات على مستوى الوزارة والحكومة، ومنعت المنتجات الإسرائيلية التي يوجد بديل عنها في قطاع غزة"، مؤكداً أن هذه القرارات لاقت ترحيباً من المجلس التشريعي والمواطنين".

وبين أن وزارته حققت الاكتفاء في بعض المحاصيل الزراعية على الرغم من الحصار الإسرائيلي والإقليمي والدولي بأشكاله وصوره المختلفة، منوهاً إلى أن إرادة الشعب الفلسطيني تمثلت في استثمار الموارد الموجودة بين أيديه، وخصوصاً الموارد الزراعية حيث تم تشجيع المزارع على كسر هذا الحصار.

وأوضح الدكتور الأغا أن الوزارة حققت اكتفاء شبه كامل من الخضروات، واكتفاء بنسبة ٦٠٪ من الفواكه، وأن أهم المحاصيل التي كان يتم استيرادها من (إسرائيل) مثل البطيخ والشمام والبصل والجزر قد تم تحقيق الاكتفاء الذاتي منها.

وذكر أن نسبة الاكتفاء في البطيخ وصلت إلى ١٠٠٪، كما أن كمية الإنتاج تفوق ما كان متوقعاً وفق الخطط الموضوعة، مرجعا السبب في ذلك إلى التجاوب الكبير من قبل المزارع لإرشادات الوزارة وتعليماتها.

ونوه إلى وجود اكتفاء كامل في اللحوم البيضاء والدواجن والبيض، مشيراً أن القطاع على طريق تحقيق الاكتفاء في الأسماك من خلال انتشار مزارع الأسماك والتي لاقت نجاحًا كبيرًا من قبل المستثمرين في القطاع.

استراتيجية ناجحة

وشدد الوزير الأغا على أن أسباب نجاح استراتيجية الوزارة هو وجود إرادة سياسية لدى المجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية من أجل الوصول إلى اكتفاء نسبي والاعتماد على الموارد المحلية، وأن الإرادة الصلبة للمزارع الفلسطيني، لتحقيق الأمن الغذائي، تعد من أهم الإنجازات التي ساهم المزارع الفلسطيني في تحقيقها في قطاع غزة.

وأوضح أن الأمن الغذائي جزء مهم من الأمن القومي في البلاد، منوهاً إلى أن الاستثمار على فاتورة الاستيراد هو أحد أهم بنود استراتيجية وزارة الزراعة، وهو أمر مهم "لأن أموال البلد تبقى داخلها ولا تخرج للخارج".

وأكد أن من أهم ما يميز الاقتصاد الزراعي الفلسطيني أنه يتميز بالمرونة في الإرادة والتخطيط والتنفيذ والتسويق والمرونة في كل هذه المنظومة من عمليات تبدأ بالمزارع وبمستلزمات الإنتاج وتنتهي بوصول المنتج للمستهلك المحلي أو خارج فلسطين إذا كان هناك عملية تصدير.

ولفت إلى أنه من أبرز ما قامت به الوزارة من توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي هو تحويل النفايات الزراعية إلى موارد، وأن ذلك كان واضحاً من كيفية تحويل النفايات الطبيعية إلى أسمدة طبيعية، مشيراً إلى وجود عشرات بل مئات المزارعين الذين تعلموا هذه الفكرة والثقافة وعملوا على توفير جزء من مستلزمات الإنتاج في فلسطين.

وحول استخدام المبيدات الزراعية، أشار إلى أن الوزارة عمدت على التقليل من استخدامها نتيجة الحصار والتوعية التي تقوم بها، فضلاً عن دور المرشدين الزراعيين والمؤسسات التوعوية الزراعية، "فكل هذا أدى لاستخدام المكافحة البيولوجية للآفات والحشرات الزراعية".

وذكر الدكتور الاغا أن حشرة "توتا أبسولوتا" التي أصابت البندورة قبل سنتين تم التغلب عليها بالمكافحة البيولوجية، وهو ما يعد من أهم وأكبر الإنجازات، حيث إنه لو استمرت الحشرة في النمو لقضت على محصول البندورة تماماً.

المناطق العازلة

وحول المناطق الحدودية التي يمنع المزارعون من الوصول إليها أو زراعتها، قال الوزير الأغا:" إن الاحتلال الإسرائيلي وبعد الحرب على غزة عمد على منع المزارعين من الاقتراب أو الوصول إلى أراضيهم الزراعية الحدودية مسافة تتراوح من ٣٠٠-١٠٠٠ متر".

وتابع: "هذه السياسة يهدف من ورائها الاحتلال إلى استهداف القطاع الزراعي بكل عناصره الحيوية مثل البنية التحتية، الآبار، الدفيئات، مزارع الدواجن، ومزارع الإنتاج الحيواني وكلها يتم استهدافها من الاحتلال لتدميرها لعلمه مقدار أهميتها للشعب الفلسطيني".

وأردف:" المنطقة الحدودية من ٣٠٠-١٠٠٠ متر تمثل ربع مساحة القطاع، واستثناؤها من الزراعة يقلل من مدخلات الإنتاج الزراعي"، داعياً المزارعين لإحيائها والزراعة فيها والصمود في وجه التجريف والقصف والاستهداف.

مساعدة الصيادين

وأشار إلى أنه على الجانب الآخر من الحدود في البحر، يمنع الاحتلال الصيادين من الصيد لمسافة تزيد عن ثلاثة أميال، مؤكداً أن هذه المسافة قلت بسبب قيام الاحتلال باستخراج وسرقة الغاز الموجود مقابل الشواطئ في قطاع غزة. وأوضح أنه رغم محاولات الاحتلال تنغيص حياة المزارعين والصيادين إلا أن الوزارة تحاول توفير مناخ وبيئة مناسبة للعمل قدر الإمكان على توفير لقمة عيش لهؤلاء المواطنين الذين هم جزء مهم من المجتمع الفلسطيني.

وبخصوص العون الوزاري للصيادين الفلسطينيين في غزة، قال: "إن ما تقدمه الوزارة قليل بسبب الحصار ولا يرقى لما هو مطلوب، ولكن ذلك لم يمنعها من إعادة ترميم وتصليح مراكب الصيد التي دمرها الاحتلال مؤخراً بدعم عربي ودولي، فضلاً عن بناء غرف للصيادين في ميناء غزة".

وكشف النقاب عن أن وزارته شرعت في إعداد ميناء للصيادين في مدينتي خان يونس ورفح جنوب قطاع غزة، مشدداً على أن حق المزارعين والصيادين في التعويض لا يسقط بالتقادم.

إحتياجات المزارعين

وقال الأغا أن الوزارة تعمل كل جهدها أيضاً لتوفير كميات الوقود والسولار التي يحتاجها المزارعون وأصحاب مزارع الدواجن والمزارع السمكية وغيرهم حيث تم التوافق مع الحكومة على إدراج هذه الاحتياجات ضمن أولويات الحكومة.

وأشار إلى أن الزراعة توزع ما بين ٣٠ إلى ٣٥ ألف لتر يومياً على المزارعين، منوهاً إلى أن هذه الكمية تكفي الحد الأدنى فقط من احتياجات المزارعين.

وتمنى الوزير الأغا في نهاية حديثه، قرب انتهاء أزمة الوقود وغيرها من الأزمات التي يمر بها القطاع، بعد انتخاب الرئيس المصري والبدء في إعادة الاستقرار، داعياً إلى أن يتم إعادة النظر بشكل كامل في قضية المعابر وإنشاء مناطق حرة بين مصر وفلسطين والتبادل التجاري.

تـــدريـــب غـــزة والـشـمـــال

تـــدريـــب ديـــر الـبـلـح

تـــدريـــب خـــانيـــونس

مـــســـانـــدة المـــزارعـــيـــن في المـــنـــاطـــق الـــعـــازلـــة

خلال ورشتي عمل نظمهما المركز العربي للتطوير الزراعي

المزارعون يطالبون بتحسين واقع الري الزراعي ووقف الزحف العمراني الذي يستهدف المساحات الخضراء

المتحدثون في ورشة الزوايدة

خاص بالجذور

ضمن المرحلة الثانية من مشروع "نحو تشكيل شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين نظم المركز العربي ورشتي عمل حول مشكلة المياه وأثرها على القطاع الزراعي في بلدة بيت لاهيا، و الزحف العمراني وتراجع الغطاء الأخضر في بلدة الزوايدة، مؤخراً

الورشة الأولى

الجمعية التعاونية الزراعية -بيت لاهيا

ففي الورشة الأولى التي اقيمت في الجمعية التعاونية الزراعية في بيت لاهيا أجمع المشاركون فيها على ضرورة معاجلة المياه المالحة وتنظيم استخدامها وترشيدها في الري الزراعي عبر استخدام جهاز "التنشوميتر"، والمضي في استخدام الوسائل الحديثة في الري الزراعي وتحسين وسائله والاستخدام الامثل لمياه الأمطار.

وطالبوا بضرورة تدخل الجهات المعنية للفصل ما بين مياه الصرف الصحي ومياه المطر في فصل الشتاء والتقنين اللازم لاستخدام مياه الآبار ومحاولة تأسيس مشاريع تقوم على معاجلة المياه العادمة وإعادة استخدامها في الري الزراعي.

و تحدث الخبير في شئون المياه والري الزراعي المهندس محمد خضر، بحضور حشد من المزارعين الرياديين حول أهمية الترشيد في استخدامات المياه، ومشكلات الري الزراعي والنقص الحاد في المخزون الجوفي.

وشرح طبيعة وأسباب المشكلات الأساسية التي تعترض القطاع الزراعي والمتعلقة بقلة المياه اللازمة للري الزراعي في العالم وفي فلسطين على وجه التحديد، مشيراً إلى العوامل الجوية والتغيرات المناخية المسببة لذلك.

كما نوه إلى مشكلة الملوحة المتزايدة في مياه الري الزراعي، والناجمة عن الزيادة الهائلة في نسبة النترات، وانحسار المخزون الجوفي.

وقال: أن المحزون الجوفي من المياه يعاني من عجز كبير في قطاع غزة، وهو ما يقلل فرصة الري الملائم لجودة المحاصيل الزراعية.

وتحدث خضر حول الانتهاكات الإسرائيلية بهذا الخصوص والتي قامت وعلى مر العقود بسرقة المياه من القطاع خلال تواجدها في القطاع وحتى بعد انسحابها الشهير في العام ٢٠٠٥ حيث أنشأت آبار مياه وبأقطار كبيرة لسرقة المياه من القطاع.

كما تحدث حول مشكلات المياه وتلوثها والمتعلقة بانتشار استخدام المبيدات الحشرية والاستهلاك الزائد للمياه في عملية الري الزراعي، مشيراً إلى اسباب تدهور نوعية المياه المستخدمة في الري ممثلة في انخفاض معدل سقوط المطر واختلاط المياه المالحة بالمخزون الجوفي والاستخدام المفرط للأسمدة الكيماوية، حيث تتزايد نسبة ارتفاع الملوحة عام بعد عام.

الورشة الثانية

الجمعية المرأه الريفية -الزوايدة

وفي الورشة الثانية التي أقيمت في جمعية المرأة الريفية في قرية الزوايدة، طالب مزارعون رياديون ومهتمون بضرورة تدخل الجهات الرسمية والأهلية لوقف المد العمراني الذي يستهدف المساحات الخضراء في قطاع غزة.

وانتقد المشاركون في الورشة عدم تنفيذ مشاريع زراعية صغيرة تساهم في مساعدة المزارعين، ومتابعة هذه المشاريع من أصحابها بعد انتهاء الموعد المحدد لها.

وطالبوا بتوعية المزارعين بضرورة عدم التخلي عن أراضيهم الزراعية ووقف المد العمراني إليها.

وبدأت الورشة التي أدارتها أنعام حلحول إحدى المزارعات الرياديات في المنطقة بمداخلة قدمها محسن ابو رمضان مدير المركز العربي للتطوير الزراعي، تحدث فيها حول الواقع الزراعي الصعب في قطاع غزة.

وقال : بالإضافة إلى كثرة المعاناة والمشكلات التي يواجهها المزارعون الفلسطينيون هناك تغييب كامل لحقوقهم وتنكر لاحتياجاتهم ، داعياً السلطة الوطنية إلى الاستجابة لمطالب المزارعين وتلبية حقوقهم.

وشدد على ضرورة تفعيل القوانين الناظمة لعمل القطاع الزراعي، وتحسين الموازنة المخصصة لهذا القطاع، مشيراً إلى جهود المركز العربي في تنفيذ مشاريع تتعلق بحشد جهود المزارعين وتنظيم صفوفهم من أجل المطالبة بحقوقهم.

وأوضح أن المركز ينفذ مشروع "نحو تشكيل شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين" بتمويل من المساعدات الشعبية النرويجية والذي يشمل تأسيس اتحاد للمزارعين، يدافع عن حقوقهم، ويعمل على تلبية احتياجاتهم عبر زيادة حملات الدعم والتأييد لحقوقهم ، وإعداد كوادر قيادية من المزارعين للعمل لصالح أجندة مناصرة احتياجات وحقوق المزارعين، بالوسائل السلمية والديمقراطية.

وأعرب عن امتعاضه من المد العمراني نحو المساحات الخضراء في الوقت الذي لا تجد هذه الظاهرة أية جهود لمواجهتها ، مشيراً إلى ضرورة العمل باتجاه التوسع الأفقي في العمران وعدم المس بالمساحات الخضراء.

وأكد ابو رمضان ضرورة التصدي للسياسات التي تنال من الواقع الاقتصادي والزراعي، وتشجيع السياسات التي تعمل عل تعزيز صمود المزارعين وحفظ حقوقهم.

ورداً على استفسارات المشاركين في الورشة قال أبو رمضان أن هناك خطة للتنمية الزراعية في قطاع غزة، والتي يجري تدارسها مع اصحاب القرار بمشاركة مستويات اهلية زراعية.

وانتقد دور المانحين للمشاريع الزراعية بشأن تحديد نوعية المشاريع المنفذة، مؤكداً أن المشاركة الجماعية في خطة التنمية الزراعية وتقديم افكار جديدة للمؤسسات الزراعية، تستطيع التأثير على المانحين.

من جانبه تحدث أدهم عكشية منسق مشروع دعم المزارعين في جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية) حول دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية في دعم القطاع الزراعي.

وأشار إلى أن من بين أهداف جمعيته هو خدمة المزارعين ودفعهم باتجاه النضال من أجل حقوقهم، موضحاً أن جمعية التنمية الزراعية تعمل في مجال استصلاح الأراضي، لاسيما المهملة وتدريب المزارعين ونشر الاساليب الحديثة في الزراعة وتدريب مهندسين زراعيين عليها وتشجيع العمل في المناطق الزراعية الحدودية.

وطالب عكشية بضرورة إشراك المزارعين في تحديد السياسات الزراعية، واختيار أنسب المشاريع الزراعية للمزارعين المستفيدين

جانب من المشاركين في ورشة بيت لاهيا

قراؤنا الأعزاء

الجذور تفتح صفحاتها للجمهور على أوسع نطاق وتعد بالرد على استفسارات القراء كما ويمكنكم المشاركة في ارائكم وكتاباتكم

ويمكنكم الاتصال بـ "الجذور" من خلال هيئة التحرير في غزة على العناوين التالية

Tel: 08-2828106
Fax: 08-2828106
E-mail: acadgaza@p-i-s.com

يتذكران أشجار العنب واللوزيات المثمرة في هذا الوقت من العام

بيت لاهيا : المزارعان معروف وخضير يأملان استصلاح أرضهما وزراعتها من جديد

خـــاص بالجـــذور

لا يغادر المزارع حســـــن معروف (٥٥عاماً) أرضه الزراعية المدمرة في أقـصى شـمال بـيت لاهيا، والبـالغة مساحـتها نحـو ٢٠ دونماً إلا قـليلاً، ويظل يتنقـل بـين جنبـاتها، محـاولاً ترميم القـليل منها، بحســـــب الإمكانات المتاحـــــة لديه.

يتذكر معروف أشـــجار العنب و اللوزيات التي كانت تزهو بثمارها في هذا الوقت من كل عام، وهو ينظر إلى أرضه الخالية، إلا من بـعض أصناف الخضروات، بـــعد ســـــنوات من تجريفها.

وتُعد الأرض الزراعية التي يمتلكها معـروف، مصـدراً للدخل له ولأســـر أبـــناءه الذين عملوا فيها طيلة الســـــــنوات الماضية.

ولم تنل حملات التجريف السابقـة التي تعرضت لها أرضـه وغيـره مـن المزارعيـن مـن عزيمتـه وإصراره على الثبات فيها، فبعد شهور قليلة من تجريفها، عاد لاستصلاحـــها وزراعتها من جديد، و أنشـــأ عليها الدفيئات وزرع باقـي مساحـة الأرض بـمزروعات الخضروات مستثمراً في ذلك مبـلغاً من المال، إلا أن ســـــلطات الاحـــــتلال جرفتها ايضاً.

قـــال المزارع معروف في حـــديث للجذور: ها هي الأرض خالية، من الدفيئات و أشـــجار العنب التي كانت تظلل معظمها، وبـعض أشجار الخوخ والتفاح، حتى بـعد سـنوات من استصلاحـها مرتين، فالأوضاع والظروف المادية لا تشـجع على الاســتثمار فيها، أو حـتى إعادة استصلاحـــها لزراعتها بأشـجار العنب واللوزيات من جديد، بسبـــب المخاطر التي تكتنف العمـــــــل فيهـــــــا.

أضاف: لقـد توقـفت أعمال التجريف، لكن التهديدات الإسرائيلية مسـتمرة، وبـالكاد نعمل في هذه الأرض لساعات قليلة كل يوم، حيث تحاول سلطات الاحتلال تحويلها لمناطق أمنية عازلة، وتطلق النار في بعض الأوقـــــــــــات.

وتبـعد ارض المزارع معروف نحـو ٧٠٠متر فقـط من الســـياج الحـــدودي شـــمال بـــيت لاهيا.

وقال: أملنا خيراً بعد أن هدأت الأوضاع ولم يعد هناك قـصف وتجريف، واسـتمعنا إلى وعود كثيرة وتجددت الآمال في اسـتئناف العمل بشـكل حـر، لكن لا شـيء جديد، بل على العكس الأحوال سيئة ، إذا ما استمرت التهديدات بـعدم الاقـتراب من السـياج الحـدودي.

أما المزارع سـليمان خضير (٤٠ عاماً) فقـال: كانت المزرعة مليئة بأشـجار اللوزيات التي يمكن قـطفها في مثل هذه الأيام، مشـيراً إلى أن مساحـة مزرعته قـــــــدرت بنحـــــــو ٦٠دونم.

وأضاف: لم يتغير شيء بالنسبة للواقـع الزراعي في بـــيت لاهيا، فالأراضي المجرفة ما تزال بـــدون استصلاح، في إشارة لبـيارات الحـمضيات، وبساتين اللوزيات والأشـــــجار الكبـــــيرة.

ولفت خضير إلى أن الواقـع الزراعي في بـيت لاهيا يسـتند على زارعة منتجات زراعية مكشـوفة، أي خضروات بـيتيه، ومحـاصيل زراعية بـدائية.

وأضاف: نستمع لوعود بتحسن الحال، لكن لا تحسن حقيقـي ملموس على أرض الواقـع، ولا نعول آمال كبـــــيرة على المستقبـــــل.

وقـال: صحيح أن الاحـتلال يلتزم بـهدوء ملحـوظ ولا يطلق القـذائف بـاتجاه أرضنا، ولم نعد نشـاهد آثار الجرافات عليها، لكن المخاطر واقـعية إذا ما اقتربـنا من الســـــياج الحـــــدودي.

وحـول نجاح موسـم زارعة التوت الأرضي في العام الماضي، قـال: انه كان اسـتثناء، ولم يتوقـع مزارعو التوت نجاحـه، لكن الآمال معقـودة الموسـم القـادم، حـيث أنه يسـتعد لزراعة نحـو ٢٠ دونم من أرضه بأشـــــــــتال التوت الأرضي.

قـد تتوقـف أحـلام هؤلاء المزارعين على الشـعور بـالأمن في مزارعهم، وتسـهيل عملهم الذي يشـكل مصدر الرزق الأساس لأسرهم، إلا أن الواقـع الزراعي يحتاج إلى الكثير من الإصلاح والإعمار، وتسود خيبـة أمل كبـــــيرة بـــــين المزارعين.

وعبـــر المزارعان معروف وخضير عن أملهما في أن تلتفت الحـكومة المنتظر تشـكيلها للواقـع الزراعي في بـيت لاهيا، وإبـداء اسـتعداد لتحسـين أحـوال المزارعين وتلبـــية احـــــتياجاتهم.

وقـالا: سـنظل نعاني طالما لم يتخذ المسـئولون عن الواقـع الزراعي خطوات فعلية بمسـاعدة المزارعين،

عقدته وزارة الزراعة بغزة بالتنسيق مع الجامعة الإسلامية
يوم دراسي لمناقشة خطة التنمية التشاركية متوسطة المدى

معا- عقـــدت وزارة الزراعة في غزة يوماً دراســـياً لمناقشـة "خطة التنمية التشـاركية متوسـطة المدى ٢٠١٣-٢٠١٥ للقطاع الزراعي"، وذلك بـالتعاون مع كلية التجارة بـــــالجامعة الإســـــلامية.

وحـضر اليوم الدراسـي الذي عقـد الاثنين١٨-٦-٢٠١٢ في قاعة المؤتمرات بمبـنى طيبـة بـالجامعة، ممثلين عن المؤسسـات الأهلية والدولية والجمعيات الزراعية، إضافة إلى خبـراء ومهندسـين وأكاديميين فـــي المجـــــال الزراعـــــي.

وفي الجلســة الأولى لليوم الدراســي، أوضح وزير الزراعة االدكتور محـــــمد رمضان الأغا ،أن خطة التنمية التشـاركية متوسـطة المدى ٢٠١٣-٢٠١٥ تأتي في إطار الخطة الاسـتراتيجية العشـرية التي تعمل بـها الوزارة منذ ثلاثة أعوام، لافتا إلى أن جميع الفاعلين في القـطاع الزراعي بـما فيهم المنظمات الأهلية والاقـليمية والدولية وضعوا بـصماتهم في الخطة حـــــــــتى خرجت إلى النور.

وقـال " إن إعداد الخطة لم يكن بشـكل فردي بـل جماعي، حـيث لم يعد قـرار المؤسسـة الواحـدة فعالا في هذا الوقت، ولم يعد التخطيط القومي هو السائد بل من أسفل إلى أعلى"، مضيفاً " القـطاع الزراعي له رؤية واحدة ورسـالة واحـدة وأهداف رئيسـية وفرعية أخـــــــــــرى".

من جانبـه، أوضح د.حـمدي زعرب نائب عميد كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، بأن العلاقة بين الجامعة ووزارة الزراعة مبنية على التعاون في مجالات عديدة من أهمها المتعلقـة بـالجوانب التنموية وخاصة في القـــــــــطاع الزراعي.

وفي الإطار، أشار إلى أن كلية التجارة تسعى لتقـديم بـــرامج أكاديمية ومهنية مميزة في العلوم الإدارية والاقـتصادية والمالية ورفد الكوادر العلمية المؤهلة والقـادرة على مواكبـة متطلبـات العصر والمسـاهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع الفلسطيني.

وفي الجلسـة الثانية، اسـتعرض د.نبيل أبـو شـمالة مدير عام السياسـيات والتخطيط بـــوزارة الزراعة، منهجية إعداد خطة التنمية متوسـطة المدى٢٠١٣-٢٠١٥، موضحاً أن أهمية الخطة تنبـع في أنها تعتمد على تحـديد الاحـتياجات وترتيب الأولويات وشـاملة لكل مكونات القـــــــــطاع الزراعي.

ولفت إلى أن الخطة تعتمد منهج التدخل على شـكل برامج، كما أنها مرنة تستجيب للمتغيرات السياسـية والاقـــتصادية وتنســـجم مع إســـتراتيجية كافة المنظمات المشـــــــــاركة.

وأوضح أبـو شـمالة أنها تراعي خصوصية قـطاع غزة مع تكاملها مع إسـتراتيجية الضفة الغربـية، إضافة إلى أنها خطة للقـطاع الزراعي و ليس لوزارة الزراعة فقـط وتمت بمشـاركة كافة الفاعلين في القـــطاع الزراعـــــــــــي.

وأشار إلى عملية إشراك جميع أصحاب الشأن بـصورة عادلة ونشـــــطة في وضع سياســـــات التنمية واستراتيجياتها، وفى تحليل وتخطيط وتنفيذ ورصد وتقـييم النشـاطات الإنمائية، منوهاً أن ذلك لإتاحـة الفرصـة لتكـون عمليـة التنميـة أكثـر عدلاً، ويجـب تمكين أصحـاب الشـأن المحـرومين من رفع مسـتوى معرفتهم، تحكمهم وتأثيرهم على سبل معيشـتهم بـــما في ذلك مبـــادرات التنمية التي تؤثر عليهم.

وقـال أبـــو شـــمالة :إن هناك مســـتويات أو درجات مختلفة من المشـاركة تتراوح بـين عملية التشـاور البسيطة إلى صنع القرار المشترك إلى الإدارة الذاتية من قبل أصحاب الشأن أنفسهم، ويتم تقـرير الدرجة المحـددة لمشـاركة مختلف أصحـاب الشـأن من خلال عمليـة التفـاوض، ونطمـح هنـا إلـى زيـادة درجـة المشـاركة ويعنى ذلك من الناحـية النموذجية وضع المنتفعين في قـلب عملية التنمية التي سـيتولون قـيادتها وتعديلها باسـتمرار وفقـاً لعمليات التعلم الخاصة بـــــهم واحـــــتياجاتهم.

من جهته اعتبـر محسـن أبـورمضان رئيس شبـكة المنظمات الأهلية مدير المركز العربـــي للتطوير الزراعي، بأن الخطة متوسطة المدى في إطار الخطة الإستراتيجية العشرية "تعتبر خارطة طريق للقـطاع الزراعي لأنها تشكل دليلاً واضحًا يحدد استراتيجيات التدخل في القطاعات الزراعية المختلفة، حيث يعتبر الاسترشاد بـهذه الخطة والالتزام بـها ضرورة لتفادي المشـكلات السابقـة وزيادة الكفاءة الاقـتصادية والاجتماعية من البـرامج والمشـاريع التي سـيتم تنفيذهـــــــــــــــا".

وقـــال:"إن الجهد الذي قـــامت بـــه الإدارة العامة للتخطيط والسياسات في وزارة الزراعة بـغزة حقـق مؤخرًا - في إطار الجهود المبـذولة لتعزيز التنسـيق والتعـــــــــــاون مع كافة الفاعلين في القـطاع الزراعي- إنجازًا مهمًّا في تجاوز حالة التفتت نحـو التقـدم بـخطى ملحـوظة لدعم التنســـيق وتوحـــيد الجهود لصياغة خطة متوســـطة المدى في إطار الخطة الإســـتراتيجية العشـــرية التي أعدتها وزارة الزراعة بـــالتعاون مع أصحـــــاب الشـــــأن المعنيين".

وأضاف "لقـــــد ترجم هذا الجهد المتميز في هذه الوثيقـة النوعية التي نراها اليوم بـين أيدينا الخطة متوسـطة المدى"واعتبـر أن التنسـيق والتكامل في العمل الزراعي ضرورة تؤكد عليها جميع المؤسسـات العاملة في القـــطاع الزراعي، وذلك في إطار تجاوز حـالة التفتت والتبـعثر في البـرامج والمشـاريع والأنشطة المختلفة المنفذة من قبل الجهات العديدة العاملة في هذا القـــطاع، مبـيناً أن حـــالة التفتت والتبـعثر لها آثار سلبـية تتجلى في غياب التكامل وكفاءة منخفضة وتبـعثر الجهود وتعمق الازدواجية وتزايد الفجوة، إضافة إلى غياب الرؤية الموحـــدة المشـــتركة التي توحـــد كافة تلك الأطراف وهدر المـــــــــــــوارد والطاقـــــات البشـــــرية والمادية.

وأوضح أبو رمضان أن الخطة متوسـطة المدى تنفرد بـالعديد من الخصائص التي تجعلها مبـادرة نوعية يجدر الاقـتداء بـها في القـطاعات الأخرى حـيث إنها تسـتند في إعدادها على المنهجية التشـاركية - المعترف بـها دوليًّا- وتلبـي احـتياجات القـطاعات الزراعية المختلفة (قـــطاعي الإنتاج النبـــاتي والحـــــــــيواني)، كما أنها تلائم الظروف المتغيرة التي يعيشـــها الشـــعب الفلسطيني حيث التغيرات السياسية المتوالية وعدم استقـــرار الحـــالة الاقـــتصادية.

وفي نهاية المؤتمر تناقـش المشاركون في حـيثيات الخطة وتمت الإجابة على التسـاؤلات المطروحـة بـما يخص القـطاع الزراعي والتنمية في فلسـطين، وقـد جرى الخروج بـتوصيات هامة يتم الأخذ بـها من قبـل وزارة الزراعـــــة والمعنييـــــن.

بعد مرور نحو ثلاثة أعوام ونصف على الحرب

بيت لاهيا: مزارعون يتساءلون أين مشاريع الاستصلاح من إعادة الإعمار؟

خاص بالجذور

ينظر مزارعون باهتمام بالغ إلى خطط السلطة الوطنية أو الجهات المختصة والمانحة من كيفية إعادة إعمار غزة، خصوصا فيما يتعلق بالقطاع الزراعي.

ويطرح هؤلاء تساؤلات حول آلية العمل في القطاع الزراعي وفرص دعم قطاع التشغيل، وكيفية تحسين الواقع الزراعي خلال الفترة القادمة، لاسيما مع توقيع المصالحة ، وقرب الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة.

ويستهجن هؤلاء المزارعون عدم التدخل لمساعدتهم بعد مرور ثلاثة أعوام ونصف على تدمير وتجريف مزارعهم، لاسيما وأن الكثير منهم لا يجد فرصة عمل، و تحولوا إلى متضررين دائمين.

ودعا مزارعون من قطاع غزة الجهات الزراعية المسئولة ، إلى توسيع نطاق المشاريع الزراعية وتوفير فرص عمل للمزارعين المتضررين، ضمن خطة إعادة إعمار القطاع الزراعي.

واعتاد المزارعون خلال السنوات الماضية تدخل مسئول من مؤسسات زراعية تابعة للقطاع الأهلي المتعاون مع جهات دولية في مساعدتهم سواء باستصلاح محدود للأراضي الزراعية المجرفة أو توزيع أشتال وترميم شبكات الري، لكن هؤلاء المزارعين باتوا بحاجة إلى تدخل أكبر واشمل.

وقال المزارع عمر حمد (٤٢ عاماً) في حديث للجذور: انه فقد فرصته في العمل بالقطاع الزراعي نهائياً بهد تجريف أرضه التي كانت مزروعة بالحمضيات، مشيراً إلى أنه ينتظر ما إذا سيتم إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي ضمن أي خطة لإعادة الأعمار أم لا.

وأضاف: إن الأراضي التي جرفتها إسرائيل خصوصا القريبة من السياج الحدودي لا تزال خالية ولم تنفذ بها أية مشاريع، سواء زراعية أو أخرى، وهناك مئات المزارعين بحاجة إلى المساعدة لإعادة زراعة أراضيهم التي جرفتها إسرائيل، خلال السنوات الماضية.

من جانبه قال المزارع نعيم الزويدي، من بيت حانون، إنه كان قد تلقى مساعدة من إحدى الجهات المانحة لإعادة زراعة أرضه المجرفة الأشتال عقب تجريف أرضه قبل ثلاث سنوات، لكن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية منعته من استكمال الاعتناء بها، وهو يواجه فقدان أرضه مرة أخرى بسبب حرمانه من العمل فيها وحتى الوصول إليها.

وأضاف: يعاني معظم المزارعين من تردي الواقع الزراعي في محافظة شمال غزة، بسبب تجريف الأراضي في السابق، معرباً عن أمله في إدراج هذا القطاع ضمن خطة إعادة إعمار غزة، وعدم اقتصار إعادة الإعمار على بناء المنازل والمصانع فقط.

بدوره أعرب المزارع إبراهيم ورش أغا(٣٥ عاماً) من بيت لاهيا في حديث للجذور، عن أمله في أن تبدي الحكومة المنوي تشكيلها اهتماماً بواقع المزارعين وأن تأخذ على عاتقها إعادة إعمار القطاع الزراعي بعد نحو عشر سنوات من الإهمال والتدمير.

وأكد أهمية زيادة حجم المساعدات المقدمة للقطاع الزراعي، بما في ذلك توسيع رقعة المشاريع الزراعية المنفذة، لاسيما في المناطق التي شهدت دماراً وتجريفاً خلال الانتفاضة.

ودعا مؤسسات القطاع الأهلي، إلى الإسراع في طرح مشاريع استصلاح أراضٍ زراعية، وتقديم مساعدات عاجلة لتمكين المزارعين من استئناف عملهم، وتهيئة الظروف المحلية لاستيعاب المنتجات الزراعية، والعمل على فتح أسواق عربية جديدة لاستقبال هذه المنتجات..

المخاطر المهنية للعاملين في القطاع الزراعي "المبيدات الحشرية الزراعية"

إعداد: أزهار أبو مغصيب
جمعية المزارعين الفلسطينيين (الوسطى)

تعتبر الزراعة واحده من أخطر المهن المعروفة وفي كثير من الدول فان معدل الحوادث المميتة في هذا القطاع هو ضعفها في كافة القطاعات الصناعية الأخرى .

تكمن خطورة هذه المهنة في إمكانية التعرض للعديد من الكيماويات الزراعية مثل مبيدات الآفات وكذلك الأسمدة والتي تسبب التسمم أو الوفاة وأنواع عديدة من السرطانات كذلك التعامل مع الاغبرة النباتية يؤدي إلي الحساسية والأزمة ومختلف الأمراض الصدرية والجلدية .

إن العاملين في هذا القطاع عادة يتعرضون للضجيج والاضطرابات العضلية – العظمية، أيضاً العمل تحت أشعة الشمس الحارة ممكن أن يسبب بضربات الشمس .

في فلسطين تعتبر المبيدات عنصراً ومدخلا أساسياً للزراعة الحديثة والتي تعتبر عموداً فقرياً للاقتصاد الفلسطيني

المبيدات الزراعية

تعرف المبيدات الزراعية بأنها" مواد مصنعة كيماوياً ذات خصائص مميزة يمكنها القضاء علي العديد من الآفات الزراعية كالفطريات والحشرات البكتيريا والقوارض" ويتم شراء واستيراد هذه المبيدات من إسرائيل والدول الغربية ، وتدخل الجسم بثلاث طرق الاستنشاق عبر الجهاز التنفسي ، الامتصاص عبر الجلد ، والابتلاع عبر الفم .

أهم مخاطر الاستخدام المكثف للمبيدات

١- تسبب المبيدات هبوط واضح في إنتاجية الأرض علي المدى البعيد لأنها تتسرب للتربة فتلوثها وتقتل الكائنات الحية والجزيئات الحيوية النافعة للتربة والضرورية لتخصيبها .

٢- زيادة استخدام المبيد يؤدي لظهور أنواع حشرات تتحمل فاعلية المبيد وتصبح مقاومة له فيصعب مكافحتها،

٣- المستهلكون الذين يشترون من السوق المنتجات الزراعية المرشوشة بالمبيدات معرضون بالإصابة بأمراض السرطان لأنها تدخل في التركيب الداخلي للمنتجات(تمتص داخل الثمار والأوراق) أثناء الرش ولن يفيد غسلها وتقشيرها ومن ثم انتقالها إلى جسم الإنسان .

٤- تسبب تلوث للمياه الجوفية.

نصائح وإرشادات

بجب توفر بعض المعلومات علي الملصق التجاري للمبيدات و ملصقات باللغة العربية كالاسم التجاري والكيماوي للمبيد واسم المادة الفعالة وغير الفعالة وذكر النسبة المئوية وطريقة الاستعمال و الهدف من استعمال المبيد ووضع علامة تدل علي درجة السمية.

الاحتياطات الواجب اتخاذها عند استعمال المبيد

تخزين المبيدات بعيدا عن المواد الغذائية وعن متناول الأطفال، و غسل الأيدي والفم والأنف بالماء والصابون بعد الرش وقبل الأكل والشرب، و يمنع الأكل والشرب والتدخين نهائيا أثناء العمل، ويجب أن يكون عمال الرش من البالغين الأصحاء وعدم الاستعانة بالأطفال.

إذا حدث انسداد في عيون الرش أثناء العمل يجب عدم تسليكه بالنفخ، و استعمال ملابس خاصة أثناء العمل.

إجراء عملية الرش في الصباح الباكر أو المساء، و عدم قطف الخضار والفواكه المرشوشة إلا بعد انتهاء مفعول المبيد(فترة الأمان)، وكذلك عند استعمال المبيدات سواء الرش أو التعفير يجب عدم الوقوف بعكس اتجاه الرياح.

التوصيات

عمل دورات تدريبية مكثفة لتوعية المزارعين في هذا المجال، و تشديد الرقابة علي تجار المبيدات وإلزامهم بان يكون على كل عبوة ملصق تعليمات مكتوبة باللغة العربية، و فحص المزارعين بشكل دوري .

إستراتيجية عملية التنمية الزراعية

كتب محمد الشواف
ناشط وعضو في مشروع نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين

تعتبر الزراعة في فلسطين جزءاً ومكوناً أساسياً من مكونات النسيج الوطني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني وعنصراً هاماً في مكون الاقتصاد الوطني.
إن استمرار الاحتلال والحصار والإغلاق والواقع المؤلم الذي يعانى منه المزارعون له آثار تدميرية كبيرة من هنا نرى بضرورة أن تأخذ وزارة الزراعة دورها الريادي في تطوير القطاع الزراعي وفق استراتجيه تقوم بكيفية الحفاظ على الأرض الزراعية وتطوير القطاع الزراعي ليكون احد الروافد الاساسيه في بناء اقتصاد وطني فلسطيني مستقل وعليه لا بد من إنشاء البنية التحتية لهذا القطاع والمتمثلة في (القدرة البشرية والمؤسساتية للقطاع الزراعي من الجوانب الانتاجيه والخدماتيه والتحتية .

الواقع الزراعي

لا شك أن قطاع الزراعة في فلسطين هو من القطاعات المهمة التي يجب العمل على تطوير هذا القطاع الذي يشكل عماد الاقتصاد الوطني الفلسطيني ويستوعب تقريبا ٣٠٪ من الأيدي العاملة في فلسطين هذا مع العلم إن الاهتمام بالزراعة يعطي المزارع الدافع للتمسك بأرضه ويجعله يتشبث بهذه الأرض .
تبلغ المساحة الزراعية الكلية نحو ١.٨٥٤ مليون دونما أو ما نسبته ٣١٪ من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة، ٩١٪ منها في الضفة الغربية و٩٪ في قطاع غزة. وتشكل مساحة الأراضي البعلية ٨٦٪ بينما تشكل المساحة المروية ١٤٪ من مجموع المساحة الزراعية، أما مساحة المراعي فتبلغ ٢.٠٢ مليون دونما ولا تتجاوز مساحة المتاح منها للرعي ٦٢١ ألف دونهم، كما وتبلغ مساحة الأراضي المصنفة كغابات وأحراش ٩٤ ألف دونم، من مجموع المحميات الطبيعية والبالغة (٤٨) محمية تسلمت السلطة (١٧) محمية فقط، تتركز في أراضي المنحدرات الشرقية والأغوار. يقع ٦٢.٩٪ من الأراضي الزراعية في منطقة (ج) و١٨.٨ في منطقة (ب) و ١٨.٣ في منطقة (أ).
أما كميات المياه المتاحة للزراعة فتبلغ (١٥٠) مليون متر مكعب سنويا وتشكل ٤٥٪ من إجمالي المياه المستخدمة، (٧٠) مليون متر مكعب منها يستعمل في الضفة الغربية و(٨٠) مليون متر مكعب يستعمل في قطاع غزة وتشكل الآبار الجوفية المصدر الرئيسي للمياه في قطاع غزة، وفي الضفة الغربية تأتي مياه الري من المياه الجوفية والينابيع وتصادر إسرائيل ٨٢٪ من المياه الجوفية الفلسطينية في الضفة الغربية. ويشير تقرير البنك الدولي (٢٠٠٩) حول المصادر المائية الفلسطينية إلى أن رفع قيود الاحتلال وتوفير المياه الإضافية للزراعة سيؤدي إلى زيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠٪ وسوف يوفر حوالي (١١٠) ألف فرصة عمل إضافية.
لم يعط القطاع الزراعي الاهمية بعد بالرغم من الدراسات التي أعدت في هذا المجال، وإن الجمعيات العاملة في القطاع الزراعي لم تصل إلى المستوى المطلوب من اجل خدمة هذا القطاع ويعود السبب في ذلك إلى ضعف القائمين على هذه الجمعيات وعدم وجود الحافز لتطوير هذه الجمعيات لأخذ دورها من اجل خدمة هذا القطاع حيث يجد البعض أن بعض الجمعيات وجدت لأهداف وغايات شخصيه وليست لخدمه مجتمعيه تخدم الأعضاء في هذه الجمعيات إضافة إلى محاوله فئة صغيره جدا الهيمنة على هذه الجمعيات.

معيقات

هناك معيقات تواجهه القطاع الزراعي أهمها:
أولاً: السيطرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على المصادر الطبيعية وبالتالي عدم الاهتمام بتطوير البيئة التحتية والحد من حركة السلع والخدمات .
وثانيا :- تتحكم إسرائيل بمصادر المياه وكذلك محدودية الأرض وانحراف وتدهور التربة ، وسوء استخدام الكيماويات الزراعية، الزحف العمراني على الأراضي الزراعية ، ولا شك أن هناك معوقات فنيه تحول دون التقدم في المجال الزراعي الأمر الذي يحدث خسائر لدى المزارعين وتتمثل تلك المعوقات في ضعف البنية الاساسيه للبحوث الزراعية وقلة إمكانيات جهاز الإرشاد والخدمات البيطرية وضعف قطاع التسويق الزراعي وضعف البيانات الزراعية المتوفرة وضعف القدرات التصنيع العلمي بمقوماته الفنية والتكنولوجية وكذلك ضعف البحث الاجتماعي والاقتصادي كما أن هناك عناصر مخاطره بنتيجة عدم وجود الخيارات الزراعية وقلة العائد المادي من الزراعة بحيث يلحق ذلك خسائر بالمزارعين.
و من هنا نجد وفي سبيل الوصول إلى التنمية الزراعية فان على عاتق وزارة الزراعة تقع مسؤوليات جسام من اجل الوصول إلى تنميه حقيقية بعيدا عن سياسة التحزب أو المحاباة أو بتلك السياسة بحيث أن هناك اليوم من ينافس وزارة الزراعة في عملها بحيث تستحوذ تلك الجهات على المشاريع الممنوحة من الدول المانحة وهذه المنح لا تحقق الغاية والهدف بعملية التنمية والتي تتطلب وضع الاستراتجية التي يجب أن تقوم عليها سياسة التنمية من خلال تعظيم الفائدة من الزراعة والتي ستساعد على التوسع الأفقي والراسي وإستراتجية التطوير تتطلب بحث في أسواق المنطقة واحتياجاتها وبضرورة العمل على ارتباط المزارع بالأرض وحبه للعمل فيها التنوع الزراعي والتدريب وتوفير العمالة الزراعية .

الثروة الحيوانية

وعلى صعيد الثروة الحيوانية فأنه يجب تشجيع وتطوير هذه الثروة وهذا النوع من الزراعة.
إن عملية التنمية بحاجه إلى جهد ومثابرة وبناء حقيقي لمؤسسات تكون قادرة على العطاء بعيدا عن أية سياسة تقوم على التحزب ومن هنا نجد من انه لا بد لوزارة الزراعة أن تقوم بالمهام الملقاة على عاتقها تجاه هذا القطاع الهام والبناء ولا بد من أن تكون هي القناة الرئيسية لكافة المشاريع التي تقوم الدول المانحة بدعم الجمعيات للقيام بالمشاريع الانتاجيه ، وعليه يجب وقف حالة التدهور بالقطاع الزراعي الحيواني وحالة الاستئثار السائدة للجمعيات التي تقوم بأعمال زراعيه مبعثره وغير منتجه حيث أن تلك الجمعيات وغيرها من المسميات لا يقوم عملها من خلال استراتيجية موحده يجب على وزارة الزراعة توفيرها والعمل من خلالها بالتعاون مع وزارات أخرى لها رقابتها على الجمعيات العاملة وذلك لتنسيق الجهود من اجل الوصول إلى تنميه حقيقية مستدامة وليست لبعثرة أموال ومنح تستقطع لصالح هذه الفئة أو تلك ولا تخدم في محصلتها القطاع الزراعي ولا تؤدي إلى تنميه زراعية حقيقية.

مزارع منهمك في حصاد القمح

مزارعات يطالبن بتلبية حقوقهن

معاً لحماية حق المزارع في بلادنا

نحو شبكة محلية من أجل دعم حقوق المزارعين

فلسطين

تنفيذ المركز العربي للتطوير الزراعي (ACAD)

بتمويل من المساعدات الشعبية النرويجية (NPA)

أبريل – ديسيمبر 2012